الآراء الـــواردة فـي الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

معالجة شهادة المخبر السري في قانون العقوبات العراقي

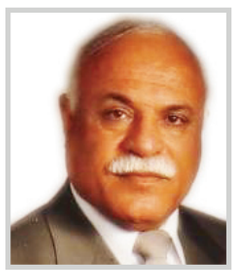

القاضي زهير كاظم عبود
السويد

ان الأصل أن يضمن الدستور والقوانين حرية الإنسان ويحافظ عليها من التعدي والحجب ، ولهذا أكد الدستور العراقي في المادة (١٥) منه على حق الإنسان العراقي في الحياة والأمن والحرية ، ولم يجوز حرمان الفرد من الحقوق التي نص عليها الفصل الخاص بالحقوق والحريات إلا وفقا للقانون ، بل زاد في التأكيد أن يكون هذا التقييد بناء على قرار صادر من جهة قضائية مختصة .

إضافة لما أشارت له مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية التي أكدت حق الإنسان في التمتع بالحريات العامة ، والمبادئ القانونية التي أكدت براءة المتهم حتى تثبت إدانته ، ولهذا فقد أكدت الفقرة أولا /ب من المادة ٣٧ من الدستور انه لايجوز توقيف احد أو التحقيق معه إلا بموجب قرار قضائي .

وكان قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧١ المعدل أشار في الفقرة الثانية من المادة ٤٧ منه على أمكانية وحق المخبر في قضايا الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي اوالخارجي وجرائم التخريب الاقتصادي والجرائم الأخرى المعاقب عليها بالإعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت أن يطلب عدم الكشف عن هويته وعدم اعتباره شاهدا ، وللقاضي أن يثبت ذلك مع خلاصة الأخبار في سجل خاص يعد لهذا الغرض ويقوم بأجراء التحقيق وفق الأصول مستفيدا من المعلومات التي تضمنها الأخبار من دون بيان هوية المخبر في الأوراق التحقيقية .

أن الشهادة في أي دور من أدوار التحقيق أو المحاكمة تعتبر من الأدلة التي تعتمدها المحكمة في الحكم ، علما بان الشهادة المنفردة لاتكفي سببا للحكم مالم تؤيد بقرينة أو أدلة أخرى مقنعة للمحكمة، ولها سلطة تقديرية في تقدير تلك الشهادة ، وهذه الشهادة يتم تدوينها خطيا من الشخص القائم بالتحقيق ومن قاضي التحقيق وفق الأصول، ويتم توقيعها من المخبر أو الشاهد نفسه إضافة إلى توقيع الجهة التي قامت بالتحقيق .

وإزاء مواجهة الهجمة الإرهابية التي اجتاحت مناطق عزيزة من العراق، وبناء على الظروف التي تستدعي حماية المخبر، من خلال تقديم الشهادات والإخباريات التي تكشف عن نشاط وشخصيات ترتكب الجرائم الخطرة ، وتمارس الأعمال الإرهابية التي تروع الناس ويحكم عملها قانون مكافحة الإرهاب، تلك الشهادات تفيد التحقيق وتساعد الجهات التنفيذية التي تلاحق تلك المجموعات الإجرامية التي تمارس الجريمة بكل إشكالها ومهما كانت أسبابها ، وتحدد الأوكار التي تأوي إليها تلك المجموعات الإرهابية ، وكان للمخبر السري دورا مهما في تسهيل العمليات التحقيقية والقبض على الجناة ، وكان حرص المواطنين في التعاون مع الأجهزة الأمنية المتخصصة من أجل استتباب الأمن وعودة القانون إلى تلك المناطق التي أشاعت فيها تلك المجموعات الإرهابية، وانتشرت فيها الزمر المجرمة من تنظيمات القاعدة التي تعتمد الجريمة أسلوبا ، وحولت حياة الناس الطيبين فيها الى جحيم وقلق ،إضافة إلى انتشار الوعي الوطني والقانوني في ترسيخ دعائم دولة القانون التي يسعى اليها الجميع .

أن المخبر السري يؤدي الشهادة في كل الأحوال ، إذ تعتبر افادته المدونة أمام المحقق وأمام قاضي التحقيق المتخصص من الشهادات ، وأن تطلب الأمر بناء على طلبه وموافقة قاضي التحقيق أن يتم اعتباره مخبرا سريا ويتم حجب هويته واسمه في تلك الشهادة ، مع أن قاضي التحقيق قام بتدوين تلك الشهادة والهوية في السجل الخاص بالمخبرين السريين داخل المحكمة ، ويتم تطبيق جميع مستلزمات الشهادة وفقا للقانون ، ويتم تحليفه اليمين القانونية أمام قاضي التحقيق ، بالنظر للدور الكبير والمهم في أثبات الدعوى الجزائية ، وتعد شهادة المخبر السري من شهادات الإثبات التي يتم تدوينها و ترفق بأوراق القضية التحقيقية .

وغالبا ما يتقدم المخبر السري بالشهادة في الجنايات الخطرة، لذا فهي من الشهادات الخطرة التي تستوجب من قاضي التحقيق أن يصدر أمرا بالقبض على المتهم للتثبت من تلك التهمة التي أشار اليها المخبر السري في شهادته، وبعد تنفيذ أمر القبض على المتهم فأن قاضي التحقيق يكون ملزما بتوقيفه، ثم يبدأ بجمع الأدلة الأخرى، وأمام معوقات في العمل التحقيقي يمتد زمن طويل يكون فيه المتهم موقوفا على ذمة القضية التحقيقية، ولا يكون أمام قاضي التحقيق سوى تمديد توقيف المتهم انتظارا لاستكمال القضية التحقيقية، فأن توفرت تلك الأدلة بعد هذه الفترة غير القصيرة أحال القاضي القضية والمتهم على المحكمة الجنائية المتخصصة، وحين يجد القاضي أن الأدلة التي توفرت في القضية لاتكفي للإحالة ، أو أن الأدلة القانونية التي توفرت لاترقى لمنزلة الدليل الكافي لإحالة المتهم الى محكمة الجنايات المختصة ، فأن القاضي يصدر قرارا بالإفراج عن المتهم وأخلاء سبيله من التوقيف ولكن بعد أن قضى ذلك المتهم تلك الفترة الطويلة والعصيبة في التوقيف .

خلال تلك الفترة التي يتم فيها توقيف المتهم وحجز حريته يتعرض حتما لتوقفه عن العمل وتوقف مصدر رزق عائلته وحرمان أهله وعياله من وجوده معهم ، وانقطاعه عن الدوام أن كان موظفا ، بالإضافة الى معاناته المعنوية والنظرة الاجتماعية المزرية إزاء اتهامه بما لم يقم به من فعل تحمل من جرائها التوقيف والاتهام .

أن الأمر يبدو أكثر تقبلا لو أن الهدف الأساسي في شهادة المخبر السري كان مبنيا على سلامة النية وحسن الطوية والموقف الوطني والتجرد من القصد ، ويكون أكثر تقبلا لو كانت شهادة المخبر السري تشير الى وقائع مادية تفيد التحقيق وتحد من العمليات الإرهابية ، غير ان الخطورة تكمن في النية المبيتة التي يستغلها المخبر السري في القصد السيئ للإيقاع بالمتهم والإساءة إليه والسعي لحجز حريته وإيقاع الأذى عليه للانتقام منه والتشفي منه بهذا الأخبار ، وأحيانا يسعى المخبر السري الى الإيقاع بمن يختلف معه لشتى الأسباب متقبلا وراغبا في النتائج التي ترتبها تلك الشهادة .

أن مسألة تقليب الأخبار السري وتدقيقه عملية دقيقة ، تخضع لنباهة وقابلية قاضي التحقيق والمحكمة المختصة ، وفقا لما يتمتع به القاضي من خبرة وحنكة وتجربة قضائية لمعرفة مدى صدق المخبر وجدية الشهادة ، والقضاء في هذه الحال هو الفيصل في تقدير جدية تلك الشهادات للمخبرين السريين ، سيما وان القضاء مستقل بموجب الفصل بين السلطات الذي اعتمده الدستور العراقي ، وأن القضاة مستقلون لاسلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضاء أو في شؤون العدالة ، لذا فأن الأمر متروك في تقدير الشهادة وما تضمنته من وقائع وعلاقة المخبر بالمتهمين الى القاضي ، تتطلب القضية تفعيل الحكمة القضائية والخبرة القضائية لتقدير ما أذا كان الأمر يتطلب استكمال الأدلة والتثبت من صدقية الشكوى والأخبار ، قبل إصدار القاضي قرارا بالقبض على المتهم وتوقيفه .

وتبرز معاناة قضاة التحقيق في تصديق أقوال المخبر السري التي أدلى بها أمام السلطات التحقيقية ، حيث تبقى القضية التحقيقية قيد التحقيق (والمتهم موقوفا) على نتيجة حضور المخبر السري ، وبالرغم من التأكيدات المتكررة والمستمرة لتأمين إحضار المخبر السري أمام القضاء، وغالبا ما تلجأ الجهات التحقيقية الى الإشارة برحيل المخبر السري عن المنطقة الى منطقة مجهولة، أو إنها لاتعرف العنوان الصحيح للمخبر السري ، او أن تلجأ الى عدم الرد على الجهات التحقيقية ، وإزاء تلك المعوقات أصدر مجلس القضاء الأعلى في العراق تعميما صادرا من رئيس المجلس بالعدد ٨٤٩/مكتب /٢٠٠٧ في ٢٠٠٧/١٠/٢٥ ومؤكداً بالتعميم المرقم ٦٢/مكتب / ٢٠٠٨ في ٢٠٠٨/١/١٤ يؤكد فيه في حال عدم حضور المخبر السري عند التبليغ ولأكثر من مرة من دون عذر مشروع أمكانية اعتبار الأمر قرينة للوصول الى الحقيقة .

ويقع على عاتق القضاة التعمق لمعرفة الأسباب والدوافع الحقيقة للمخبر السري في أعطاء المعلومات وطلبه أخفاء هويته ، إضافة الى وجوب التثبت من مصداقية المعلومات التي يدلي بها المخبر وعلاقته بالمتهمين ، بالنظر لما يترتب على تلك الشهادة من إجراءات ونتائج خطرة ، وبعد ان لمسنا بجدية سيادة القانون وانحسار المجموعات الإجرامية التي تمارس الإرهاب يتطلب الأمر من قضاة التحقيق السعي إلى الانسجام مع الظروف الراهنة كما عهدناهم دوما في السعي لتأكيد ليس فقط حيادية واستقلال القضاء ، إنما حياديته وقدرته على تحقيق العدالة التي يسعى الجميع الى تحقيقها ، وأن تتم مراجعة الملفات التحقيقية بجهد مضاعف وتدقيق الأدلة التي تضمها تلك الملفات ، حرصا على إنجاز القضايا التي تضم الأدلة التي توفرت وتكفي للإحالة لأحالتها بأسرع وقت ممكن الى المحاكم المتخصصة ، والإفراج عمن لاتتوفر الأدلة ضده أو أن الأدلة التي توفرت لاتكفي للإحالة ، ومن بين أهم الدلائل شهادة المخبر السري الذي يستوجب الأمر أن يتيقن القضاء العراقي من صحة تلك الشهادة ومعرفة من أدلى بها وإخضاعه لليمين التي استوجبها القانون ، وإخفاء هويته في سجل المخبرين ، حتى يمكن الاطمئنان على تلك الشهادة لتكون سببا من أسباب الحكم العادل .

مقومات الثقافة الجديدة ، تحت ظل العولمة

حسن حافظ

شارع المتنبي .. عدسة علي طالب

ظهرت دعوات جديدة تدعو الى ضرورة التوجه نحو ايجاد ثقافة عالمية كونية ، تدفع بالعلم والعلماء الى الدخول في قالب ثقافي واحد ، أي « عصرنة الثقافة» اذا صح التعبير ، ضمن اطار ثقافة الولايات المتحدة ، بالنظر لمكانتها الدولية ، ولتقدمها التكنولوجي ولسيطرتها على وسائل الاتصالات وشبكة المعلومات ولثقلها وسطوتها السياسية .. وقد خط « بوش الاب « اسسا لهذه الثقافة فهناك هدفان رئيسان لابد من تحقيقهما :

الاول: عدم وجود ثقافة دولية يقودها مجتمع متماسك يعتبر « ندا» للثقافة الامريكية ،بغية اذكاء روح المنافسة المشروعة، والابتعادعن التنافس اللامشروع الذي يؤدي الى تصادم القيم !

الثاني : مازال هذا الامر يأخذ طريقه في الواقع التطبيقي على الرغم من انه لا يلقى قبولا حسنا من اغلب شعوب الارض ، على الرغم من انه يتعارض مع اهداف القانون الدولي ..

وهكذا شاهدنا التظاهرات التي اقيمت في المانيا من المنظمات العالمية كافة إثناء انعقاد مؤتمر الدول الثمانية الكبرى في شهر حزيران ٢٠٠٧ .المناهضة للعولمة ولمؤتمراتها الخاصة بمساعدة الدول الفقيرة اضافة الى معالجة التمدد الحراري وتلوث البيئة ! على حين نجد ان التوجه الجديد في الولايات المتحدة هو الدعوة التي مازالت قائمة والتي دعا اليها بما اطلق عليه « هانجتون « الصراع بين الحضارات ، وهو يقصد بذلك الصراع بين التراث الحضاري بين الديانتين الاسلامية والمسيحية ! بما يتسبب ذلك من تهديد مباشر للميراث الثقافي الغني لدول العالم على اختلاف دياناتها ومللها ونحلها ، وبشتى انماط تفكيرها .. واذا كان الاختراق الثقافي هو نتاج وافرازمن « العولمة» والشركات متعددة الجنسية ، الامر الذي سيصاحبها انبثاق قيم جديدة في التعامل المحلي والعالمي ، حيث يطرح المنظرون فكرة ان العالم سيغدو مجرد « قرية صغيرة « وحيث انه من البدهي القول ، ان اصحاب الامكانات القوية ماليا ونفوذا ستعمل على ازاحة من هو اضعف منها ، لذا يتعين على الدول النامية ان تحتاط لهذا الامر ، خصوصا لو علمنا ان هناك دولا قد اثبتت وجودها الصناعي والزراعي والانتاجي ، كالصين والهند وكوريا الجنوبية وجنوب افريقيا الاتحادية وغيرها ، الا انا نجد في واقعنا العربي ان الوسائل المتاحة لا تفعل شيئا للحد من هذا الزحف المتواصل السريع ، ذلك ان الوقوف بوجهه مازال متوانيا ومتباطئا ! اذ مازالت مؤسسات الحكم عاجزة عن تقديم البديل الافضل لخلق ثقافة محلية ، لتوصيلها للشباب والناشئة ، الذين مازالوا يتعرضون الى غسيل دماغ من قيم متضاربة ! بسبب من ان ما يجري هو العمل على « تطويع « الثقافة المحلية لخدمة الحاكم ومصالحه ! بالوقوف ورائه من خلال ما يتناولونه من موضوعات بائسة روتينية تعمل على التهليل له والمسح على اكتافه ، ليس بعيدا عنا محاولة تطويع روايه تافهة مثل « زبيبة والملك !» ادرج عليها ، لكاتبها ، لكي تقدم على المسرح الجاد ! برئت زبيبة ام البطل التراثي المغوار عنترة ، من هذا نعوت وصفات .. ومثل ذلك الفلم « الايام الطويلة « الذي عرض الى درجة سببت الملل حتى بالنسبة الى مناصريه ..

واذا كان بعضهم يدعي أن الثقافة العربية والمحلية ، تدعو الى التعددية والى التنوع ، لكن هذه المفاهيم مازالت تحبو لدى التطبيق ،فالخلافات على اشدها ، فلم يفلح العرب حتى في انتاج برامج مشترك لدول الخليج .. لان كلا منهم كان يدعي انه هو مهد الحضارة « راجع / الخضر بن عبد الباقي / الثقافة العربية / مقومات الصمود « وهكذا توقف الانتاج بسبب عدم الاتفاق على مدى مساهمة كل طرف ! وهذه الامور السلبية ما زالت تجعلنا نراوح في اماكننا ولا نتقدم شبرا واحدا ..كما ان المعارضة المتصاعدة ضد العولمة لقولبة الثقافات العالمية « بما فيها الاوروبية والفرنسية على وجه الخصوص « لجعلها تندرج ضمن اطار واحد ، ما زالت تتمثل في الرفض لدى الكثير من المفكرين والمثقفين والنخب الكثيرة من المبدعين على امتداد الوطن العربي والعالمي ، ولهذا يجب ان يقابل هذا الشعور ، شعور مضاد وقوي يدعو الى الانتماء الى الوطن وهويته ، والى عدم التخلي عن الثوابت الاساسية فيه .. صحيح ان الانفتاح ضروري جدا ، وان دول العالم تجري بخطىً متسارعة في الديجتال والاتصالات ، على وجه الخصوص ، الا انه يجب ان لا نجري خلف كل مصفق ، ونترك اساسياتنا في الانتماء للوطن وان لا ننقاد الى كفة واحدة على حساب اخرى ! خصوصا وان الثقافة العراقية ومعها العربية ذات ماض كبير وقد ضربت جذورها في الاعماق ، فهي عامة وعالمية ، تستند في اسسها الى واقعها ، على ان يرافق ذلك انفتاحا على العالم المتحضر مع عدم انغلاق حتى عند وجود انماط لدى البعض من الدول التي تتشابه اعرافها وقيمها معنا .. إذ لابد من الاقرار انه لا توجد منهجية عامة للثقافة العربية ، واحيانا حتى على النطاق المحلي ، وعلى ضوء المعطيات الحضارية الجديدة ، التي صاحبتها في العقود الثلاثة الاخيرة ، قفزة هائلة في التقنيات والبرمجيات في الاتصالات على وجه الخصوص ، الا انه يجب ان يتم ذلك بهدوء وروية ، بعيدا عن التفتت والذوبان في الاخر ..

ويذهب الدكتور نبيل علي ، الى ان الثقافة في عصر المعلومات صناعة قائمة بذاتها والتي اصبحت محورا لعملية التنمية الاجتماعية الشاملة ، كما اصبحت تكنولوجيا المعلومات هي المحور للتنمية العلمية التكنولوجيا ، ولهذا فان موضوعات مهمة جدا يمكن ان يكون لها مساسا ب« الثورة المعلوماتية « كالحصول على التكنولوجيا المتقدمة جدا والتنمية الاقتصادية والسياسية ، وتطوير الفكر والابداع ،وتغيير اساليب ووسائل التربية من دون الإخلال بمبدأ المحافظة على القيم والتراث .. « د. نبيل علي / الثقافة العربية في عصر المعلومات / ١٩٩٤»

واذا كانت المعلومات هي « المورد « الذي لا غنى عنه ، ذلك انها تتتصاعد بوتائر عالية ، ومن هنا فان استيعاب الثورة المعلوماتية هي اساس التنمية والتقدم عن طريق تبني افضل النظم العالمية للاستثمارات الاجنبية والمحلية ومعها عولمة الاقتصاد ، الذي يجب ان يكون له رديف اخر وموازا له الا وهو « عولمة الثقافة « واذا كانت الاولى» عولمة الاقتصاد» سريعة النمو، فان الاخرى تحتاج الى وقت لكي تتبلور وتنمو .. وهكذا كما نشهد ، في النظريات الاقتصادية ، تغييرا وتطورا ، فاننا نجد مثل هذا في الاطار الثقافي، حيث تتبدل الافكار من وقت لاخر، لا بل من جيل لاخر ! حيث صاحبت البنيوية في الستينات ظاهرة التفكيكية ، والتي اعقبت البنيوية ،وجاوزت ظاهرة الحداثة ظاهرة اخرى هي : مابعد الحداثة ، وهكذا تظهر وتختفي الرموز والنظريات وتتطور ، لان من سمة هذا العصر هو هذا التغيير والتطوير المتسارع، ولربما شهدنا غدا نهايات اخرى لموضوعات متباينة ، مثل نهاية الايدلوجيا ، ونهاية المدارس ، كالتعلم عن بعد او عبر الانترنت ، ونهاية المكتبات والاستغناء عنه بشبكة المعلومات وهكذا نشهد ايضا مدى تأثير الانترنيت والاتصالات ونهاية الكثير من الوسطاء عن طريق الاتصال المباشر بالشركات وخطوط الحجز في الفنادق والطيران ووثيقة الائتمان والتأمين، وما لا يحصى من العمليات الاجرائية في الخدمات والمواصلات .. وهذا التغيير الذي سيشمل الكثير من القطاعات مثل جوازات السفر عبر الانترنت ويمكن ان يمتد ليشمل الحجز في المسارح والسينمات ودور العرض الاخرى وملاعب كرة القدم ، بل انك لتجد هناك من يبالغ في تقييم شأن هذا التطور المتسارع ، فيطلق عليه « لغة المجهول» « د. علي نبيل / المصدر السابق «

وحيث ان اللغة هي اهم مكونات الثقافة ، لذا فان لغة المصطلحات الجديدة التي تفرضها التقنيات المبتكرة ستكون لغة العلم العالمية والتي ستفرض نفسها على شتى بقاع الارض.. واذا كانت لغة « السبرانتو « التي قدمت كمقترحات من بعض فقهاء اللغة ، الذين حاولوا ان يوحدوا اللغات،

لتكون لغة عالمية بديلا للغات المحلية ، فانها لم تلق الرواج المطلوب فقد فشلت في ان تاخذ طريقها الى شعوب الارض لانها لغة تفتقر الى الممارسة، بل هي شتات من كلمات معجمية حاولت ان تشق طريقها بين لغات العالم المعروفة فلم تلق طريقا!

من هنا يتعين على المجاميع العربيةالخاصة باللغة ان تتواءم مع الوضع الجديد لكسر عزلتها بالنظر لما تطرحه هذه التقنيات من البدائل الملائمة لها ، بدلا من ان تستحوذ اللغات الاجنبية وتكون هي السائدة عليها! من هنا لابد ان تتطورالمعاجم للغوية الالية والبرمجية لتأتي مكملة لهذه الوسائل بالنظر لوجود التنافس الحاد بين انتاج شركات اجهزة الحاسوب وكاميرات الديجتال والهاتف المحمول وكثير غيرها في ارضاء المستهلك.. وبغض النظر عن المظاهر السلبية التي تتيحها لنا المعلوماتية فانها تقوم بخدمة الثقافة الشاملة لتجعلها مزدهرة، خصوصا بعد تعاظم ادوار الثقافة اقليميا وعالميا وتنمويا وسياسيا..حيث يمكن للمعلوماتية ان تقدم خدمة لتلك الثقافة ، لتصبح البديل الامثل للتقارب بين البلدان، بل وربما يكون دورها اكبر مما تفرضه السياسة بين الدول العربية على وجه الخصوص، وذلك عندما نتوصل الى النموذج الحضاري الذي يقضي بقبول الاخر، بعيدا عن التطرف والانغلاق، والتعصب لما يؤمن به البعض! كأن لا وجود في الساحة الا هو، وعليه تقوم المدارك والمعارف كلها ان التعصب الذي تدور حوله بعض الافكارالمتعنتة، هو الذي يقوم بخلق الحساسيات بل وقد يصل شاوا بعيدا فيؤدي الى الاشتطاط بهدر دم الاخر، كما هو حاصل لدينا ! واذا لم نبادر الى نشر روح التسامح والمحبة بين شعوب الارض كافة، والتي يجب ان تكون جوهرا لثقافتنا وفنوننا وتراثنا في المجالات كلها سواء اكان محليا ام عالميا، بل والعمل على نقلها الى الخارج لايجاد التمازج الحضاري المطلوب والمتوازن،لان الفكر العالمي والانساني واحد وان اختلفت الفروع.. بدلا من الانتظار لتستحوذ علينا ثقافات الاخرين وفنونهم، عن طريق فتح بوابات التواصل بيننا وبين ثقافات الامم واقامة الجسوربيننا وبينهم وعدم تعميق الهوة لكي نكون اكثر توازنا وتكييفا مع الوضع العالمي الجديد..

وصحيح ان الاقتصاد، هو الهيكل الاساس في بناء أي مجتمع ، فان ثقافة ذلك البلد يجب ان تكون موازية للاعمار الاقتصادي. واذا كان الماركسيون يرون ان البناء الفوقاني، ماهو الا انعكاس للبناء التحتاني الذي هو « ركيزته الاقتصادية «، ففي الامر الكثير من الصحة، الامر الذي يتطلب صوغ نظرية اجتماعية ثقافية لا تجعل الثقافة فوق الاقتصاد ولا تحته « أي لا تهمشه تماما» او ان تجعله مجرد عامل غير اساسي يكمل بناء المجتمع .. ان الثقافة تتعين ان تكون جنبا الى جنب مع الاقتصاد ، يسيران معا لتغيير المجتمع ودفعه نحو تحقيق غاياته ! واذا كان الدكتور علي نبيل يرى « ان الثقافة المقبلة والتي ستفرزها المعلومات، ستكون صيغة وسطى مابين المحلية والعالمية ، بين المؤسسات والنخب المتميزة في مجالات الثقافة والعلوم ..» المصدر السابق» فان هناك من يرى انه سيبرز معها تطورفي الاقتصاد والقانون وزيادة فاعلية دور المنظمات غير الحكومية وحقوق الانسان .. وفوق ذلك فانه يوجد هناك مايدعى ب« الذكاء الجمعي « الذي سيزداد مع زيادة الانتاج ومع قوة الاستثمار ومع اشعال لهيب المنافسة بين الشركات للاستحواذ على الاسواق عن طريق الاجهزة الاعلامية المتطورة مع وجود الفضائيات واساليبها المتنوعة في الدعاية والاعلان والتنافس المسعور بينها ، حيث اخذت الشركات في الاونة الاخيرة بالعمل على اعداد وبث برامج تابعة لها وتشرف عليها فنيا واداريا وماليا ، لكي تقوم بخدمة اهدافها واغراضها في تحقيق اقصى المبيعات لها او التعريف بها عن طريق بث افلامها او مسلسلاتها او برامجها ، ولم يعد الامر كافيا لعرض المنتجات اثناء فترات الاستراحة!

واذا كان للمعلوماتية مثل هذا التأثير، فانه يتعين ان تكون هناك وسائل اخرى ملقاة على مسؤولي « المجاميع اللغوية « لطرح البديل للمصطلحات التقنية والفنية القادمة الينا من الشرق والغرب، وهذه لن تتم مالم يتطور المجتمع افقيا مع بعض، وعموديا مع السلطة الحاكمة، حيث يتعين ان يكون التفاعل متسارعا ليواكب حضارة المعلوماتية، ولكي يمد اليها « الاسفنجة « اللازمة لكي تمتص ماهو غريب عليها! فاللغة هي وسيلة التعبير ،كما وسيلة التفاهم بين مختلف الحضارات، لذا فان اهميتها تكمن في مدى مرونتها او مدى تقبلها للمصطلحات الجديدة ، مع صياغة البديل لها عن طريق الاشتقاق والنحت والتوليد وهذه اساليب اللغة في تقبل المصطلحات، والتي ستضفي عليها مطاوعة كبيرة للاقتراب من تلك المصطلحات وربما في « اجتيازها « بتقديم الافضل في اثراء الحياة والمعاني ..

بيان المؤتمرات الثلاثة ودكتاتور السودان!

كاظم حبيب
المانيا

ذكرني البيان الذي أصدرته المؤتمرات الثلاثة (المؤتمر القومي العربي والمؤتمر العام للأحزاب العربية والمؤتمر القومي – الإسلامي استنكاراً لقرار المحكمة الجنائية الدولية) بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٥ بموقف المؤتمر القومي العربي، الذي اتسع الآن ليشمل ثلاث قوى سياسية قومية شوفينية وإسلامية يمينية، بالبيانات الرنانة التي كانت تصدر عن المؤتمر القومي العربي دفاعاً عن الدكتاتور صدام حسين، حتى أن هذا المؤتمر القومي العربي عقد أحد مؤتمراته السنوية في بغداد ليمجد صدام حسين ويدافع عنه، برغم معرفة قوى المؤتمر تلك الجرائم التي ارتكبها الدكتاتور بحق الشعب العراقي. فدفاعهم عن الدكتاتور ومساندة استمراره على رأس السلطة هي التي قادت إلى المزيد من الجرائم التي ارتكبها والحروب التي خاضها وغزو الشقيقة الكويت، ومن ثم خوض العالم حربين لطرده من الكويت (١٩٩١) وإزاحته من السلطة والخلاص من النظام الدكتاتوري الدموي عام (٢٠٠٣).

وها هو التاريخ يعيد نفسه ولكن على شكل مهزلة في حين كان في زمن صدام حسين مأساة، ولكن المهزلة والمأساة تجريان الآن في بلد آخر هو السودان. فالبيان يشكك بنيات الإدعاء العام ومحكمة الجنايات الدولية من منطلق قومي يميني شوفيني صرف لا يمت إلى الرؤية الإنسانية بصلة لما مارسه وما زال يمارسه الدكتاتور وطغمته في دار فور. فهم غير قادرين على تفنيد ما جرى ولكنهم يتحدثون بالسياسة دون تقديم البراهين التي تفند التهم السبع الموجهة للدكتاتور البشير. يدعون بأن هناك نية لتجزئة السودان، ولكن وأنا على قناعة تامة بأن ليس هناك من يسيء إلى الوحدة الوطنية في السودان، وليس هناك من يدفع البلاد إلى التقسيم بإثنياتها العديدة، غير النظم الرجعية والقوى القومية الشوفينية والإسلامية السياسية المتطرفة التي لا تريد الاعتراف بحقوق الشعوب الأخرى غير العربية التي تعيش في السودان. وهو نفس الموقف البائس والمتطرف الذي اتخذته هذه القوى إزاء الشعب الكردي في العراق وفي سوريا، أو الموقف إزاء الأمازيغ في المغرب والجزائر.

إن القوى التي أصدرت البيان تتباكى على السيادة والاستقلال الوطني، ولكنها لا تذرف دمعة واحدة ولا تنطق حتى بكلمة واحدة عن عشرات ألوف البشر من النساء والرجال والأطفال الذين قتلوا على أيدي عصابات الجنجويد العربية والقوات المسلحة وأجهزة الأمن والمخابرات السودانية والمليون وربع المليون إنسان الذين شردوا ويعيشون منذ سنوات في مخيمات لا تحميهم من برد أو مطر أو شمس محرقة ويعانون الجوع والحرمان والمرض والموت اليومي.

إن السياسات التي يمارسها عمر البشير وطغمته هي التي يمكن أن تقود إلى فقدان الاستقلال والسيادة وليس النضال من أجل الحقوق المشروعة لشعب دار فور، وليس قرار محكمة الجنايات الدولية بتوقيف المتهم الأول عمر حسن البشير، إذ أن توقيف ومحاكمة البشير ستقود بدورها إلى معالجة مشكلة دار فور بالطرق التفاوضية والسلمية وبعيداً عن المجابهة والقتال.

ليس الادعاء العام ومحكمة الجنايات الدولية منحازة ضد البشير، بل المنحاز له هي المؤتمرات الثلاثة التي فقدت البصر والبصيرة ولا تريد أن ترى المآسي والكوارث الجارية في دار فور. إن محاولة تعليق كل الإجراءات الدولية العادلة في قضايا مثل السودان أو محاكمة قتلة الرئيس الراحل رفيق الحريري ومجموعة من السياسيين والصحفيين الديمقراطيين في لبنان، على شماعة الولايات المتحدة لم تعد تقنع الكثير من الناس في العالم، إذ أنهم يرون ويسمعون ما جرى وما يجري اليوم في دار فور، كما أنهم عرفوا ما كان يجري في عراق الدكتاتور صدام حسين، وتلك المقابر الجماعية التي ضمت مئات ألوف الناس الأبرياء الشاهد القاطع على ذلك.

رغم الكوارث التي تسببت بها النظم والقوى القومية الشوفينية في العديد من الدول العربية، بما فيها موقفها من الوضع في فلسطين ومساندة حماس الانقلابية، فهي لا تزال تصر على نهجها الاستبدادي في الفكر والممارسة وتؤيد كل النظم والقوى المستبدة بحجة الدفاع عن الأمة العربية وعن وحدة الأرض العربية، تماما كما شن صدام حسين الحرب ضد إيران بحجة الدفاع عن البوابة الشرقية للأمة العربية، أو كما شن الحرب ضد الشعب الكردي بحجة محاربة «الجيب العميل»!

كما فشلت هذه القوى في الدفاع عن صدام حسين، فإنها ستفشل أيضاً في الدفاع عن الدكتاتور البشير أيضاً، وليس في ذلك أدنى شك، حتى وأن صدر قرار بتأجيل تنفيذ قرار محكمة الجنايات الدولية عن مجلس الأمن الدولي الذي طلب أصلاً التحقيق في الوضع في السودان في ضوء مئات التقارير التي وصلت إليه.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com